| | | |
|---|---|---|
| جامعة: 08 ماي 1945 – قالمة | | الشعبة: دراسات لغوية |
| كلية: الآداب واللغات | | التخصص: لسانيات عامة |
| قسم: اللغة والأدب العربي | | المقياس: أصول النحو |
| الأستاذ: د.عبد الناصر درغوم | | المستوى: الثانية ليسانس |

# استصحاب الحال

## أولا: مفهومه:

### 1.1.لغةً:

قال ابن فارس رحمه الله في "معجم المقاييس" مادة (صحب): "الصّاد والحاء والباء: أصل واحد يدلّ على مقارنة شيء ومقاربته، وكلّ شيء لاءم شيئا فقد استصحبه "اهـ.

### 2.1.اصطلاحا:

قال ابن الأنباري: "هو إبقاء حال اللفظ على ما يستحقه في الأصل عند عدم دليل النقل عن الأصل"، فهو إذن كما قال ابن أبي الطيب الفاسي: "استمرار الحكم، وبقاء ما كان على ما كان"[الفيض].

وقال: "وهو من الأدلة المعتبرة كاستصحاب حال الأصل في الأسماء وهو الإعراب حتى يوجد دليل البناء[1]، وحالِ الأصل في الأفعال وهو البناء حتى يوجد دليل الإعراب"[الإغراب].

ومع أن الاستصحاب حجة فهو من أضعف الاستدلالات لأنه استدلال بالعدم، يقول ابن الأنباري: "استصحاب الحال من أضعف الأدلة ولهذا لا يجوز التمسك به ما وجد هناك دليل ألا ترى أنه لا يجوز التمسك به في إعراب الاسم مع وجود دليل البناء في شبه الحرف أو تضمين معناه وكذلك لا يجوز التمسك به في بناء الفعل مع وجود دليل الإعراب من مضارعته للاسم".

---

[1] - حتى لو كان الاسم مقصورا لا تظهر التغير على آخره نحو (العصا)، و(موسى) فإنه يبقى استصحاب أصله (الإعراب)، وهو خير من الخروج عنه إلى الفرع (البناء).

**ثانيا: أمثلته:**

**1.2.استصحاب أصل الصرف في الأسماء:**

يقول السيوطي : "الأصل في الأسماء الصرف، لذا لم يمنع السبب الواحد اتفاقا ما لم يعتضد بآخر يجذبه عن الأصالة إلى الفرعية"[الأشباه والنظائر].

**2.2. استصحاب حال البناء في الأفعال:**

فمذهب البصريّين أنّ فعلَ الأمر مبنيّ؛ لأنّ البناء هو الأصل في الأفعال، خلافا للكوفيّين الّذين قالوا بإعرابه إعرابَ الفعل المضارع.

**3.2.استصحاب أصل الإفراد في الكلمات:**

فالأصل في ( لَنْ ) هو إفرادها، ومن ادّعى تركيبها من ( لا ) و( أن ) طولِب بالدّليل على ذلك.

والأصل في ( إذاً ) هو الإفراد، ومن زعم تركيبها من ( إذا ) و( أن ) طُولِب بالدّليل أيضا.

وقال ابن الأنباري: "احتج البصريون على عدم تركيب كم بأن الأصل الإفراد والتركيب فرع ومن تمسك بالأصل خرج عن عهدة المطالبة بالدليل. ومن عدل عن الأصل افتقر إلى إقامة دليل لعدوله عن الأصل واستصحاب الحال أحد الأدلة المعتبرة "[الإنصاف].

**3.3.استصحاب أصل عدم عمل الحرف المحذوف:**

قال ابن الأنباري: " احتج البصريون على أنه لا يجوز الجر بحرف محذوف بلا عوض بأن قالوا: أجمعنا على أن الأصل في حروف الجر أن لا تعمل مع الحذف وإنما تعمل معه في بعض المواضع إذا كان لها عوض ولم يوجد هنا فبقي فيما عداه على الأصل والتمسك بالأصل تمسك باستصحاب الحال وهو من الأدلة المعتبرة "[الإنصاف].

**4.3. استصحاب مواطن الإجماع:**

فقد أجمعوا على أنّ الاسم بعد ( لولا ) الامتناعيّة مرفوع على الابتداء.

ثمّ اختلفوا في الضّمير الواقع بعدها، نحو: ( لولاك )، فقال الكوفيّون: هو في محلّ رفع كذلك، لأنّه حلّ محلّ الاسم الظّاهر المرفوع.

وغيرهم أبوا ذلك، فقالوا بجرّه، وعدُّوا ( لولا ) حرف جرّ.

فأجاب الكوفيّون: أجمعنا على أنّ الظّاهر الّذي قام هذا الضّمير مقامه مرفوع، فوجب أن يكون كذلك في الضّمير بالقياس عليه والاستصحاب. [نقله السّيوطيّ في " الاقتراح " عن القاسم بن أحمد الأندلسيّ في " شرح المفصّل "].

**ثالثا: تعارض الاستصحاب والاستدلال:**

قال ابن الأنباري: "الاعتراض على الاستدلال باستصحاب الحال بأن يذكر دليلا على زواله كأن يدل الكوفي على زواله إذا تمسك البصري به في بناء فعل الأمر فيبين أن فعل الأمر مقتطع من المضارع ومأخوذ منه والمضارع قد أشبه الأسماء وزال عنه استصحاب حال البناء وصار معربا بالشبه فكذلك فعل الأمر والجواب: أن يبين أن ما توهمه دليلا لم يوجد فبقي التمسك باستصحاب الحال صحيحا"[الإغراب].

وقال مبينا في موضع آخر: "كقولك في الأمر إنما كان مبنيا لأن الأصل في الأفعال البناء وإنما يعرب ما يعرب منها لشبه الاسم ولا دليل على وجود الشبه فكان باقيا على الأصل في البناء"[الإغراب].